العراق على شفا حرب أهلية مع تصاعد العنف الطائفي

متابعة / قاسم الشاوش

يحوم شبح الحرب الأهلية في أجواء العراق على خلفية تصاعد أعمال العنف الطائفية والفساد السياسي, الأمر الذي جعل لغة الرصاص هي السائدة قد يعيد بلاد الرافدين إلى مرحلة الصفر وهو يواجه موجة عنف دام عقب أحداث اقتحام قوات الجيش لساحة الاعتصام فى قضاء الحويجة جنوب غرب كركوك، والتي أسفرت عن مقتل وإصابة العشرات من قوات الأمن والمعتصمين.

وتسببت حادثة الحويجة وتداعياتها بإعادة أجواء الحرب الطائفية التي شهدها العراق عامي 2006وستة 2007م وكادت أن تطيح بالعملية السياسية ودخول العراق بالفوضى والمجهول..

وفي ثلاثة أيام من العنف المتواصل، لقي أكثر من 200 شخص مصرعهم وأصيب 290 بجروح وارتفع عدد قتلى شهر ابريل في العراق إلى 391 شخصا، واعداد المصابين إلى 981، وفقا لحصيلة تعدها مصادر أمنية وعسكرية وطبية..

واعتبر رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أن الفتنة الطائفية عادت إلى بلاده بعدما "اشتعلت في منطقة أخرى من الإقليم"، في إشارة على ما يبدو إلى دول مجاورة.

وقال المالكي في افتتاح مؤتمر إسلامي للحوار في بغداد أن "الطائفية شر ورياح الطائفية لا تحتاج لإجازة عبور من هذا البلد إلى آخر وما عودتها إلى العراق إلا لأنها اشتعلت في منطقة أخرى في الإقليم".

من ناحية أخرى اعتبر ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق مارتن كوبلر ان البلاد تقف عند مفترق طرق وتتجه نحو المجهول ما لم تتخذ إجراءات "حاسمة وفورية" لوقف انتشار العنف.

ودعا جميع الزعماء الدينيين والسياسيين للاحتكام لضمائرهم واستخدام الحكمة فلا يدعون الغضب ينتصر على السلام، معتبرا ان قادة البلاد يتحملون مسؤولية تاريخية في تولي زمام الأمور والقيام بمبادرات شجاعة كالجلوس معا..

إلى ذلك أمهل الجيش العراقي مجموعات من المسلحين تسيطر على ناحية سليمان بيك في محافظة صلاح الدين 48 ساعة قبل بدء «تطهير» المنطقة، بحسب ما أفاد مسؤول عسكري رفيع المستوى وقال قائد القوات البرية الفريق الأول الركن أن اجتماعا امنيا عقد أمس في محافظة ديالى ضم قادة أمنيين وعسكريين مسؤولين في المنطقة..

فيما هدد رئيس صحوة العراق وسام الحردان المسلحين في محافظة الانبار الغربية التي تسكنها غالبية سنية السبت بالعودة إلى أيام معارك العام 2006 (في إشارة إلى الحرب الأهلية التي استمرت عامين وخلفت آلاف القتلى والجرحى) إذا لم يسلم المسؤولون عن قتل خمسة عناصر من الجيش.

وقال الحردان في خبر عاجل "إذا لم يسلم قتلة الجيش العراقي ستقوم الصحوة بالإجراءات المطلوبة وتفعل ما فعلته عام 2006"، مضيفا "نمهل المعتصمين 24 ساعة لتسليم قتلة الجيش العراقي وإلا لن نقف مكتوفي الأيدي".

يأتي ذلك بعد يوم من إعلان ساحات الاعتصام في عدد من المحافظات العراقية تشكيل جيش من أبناء العشائر لحماية المدن المنتفضة وساحات الاعتصام، وتزامن ذلك مع انتهاء المهلة التي أعطيت لخروج قوات الجيش والشرطة الاتحادية من المدن..

وعلى صعيد التطورات الميدانية قتل خمسة عناصر من استخبارات الجيش العراقي وخمسة عناصر من قوات الصحوة في هجمات متفرقة في العراق أمس، كما تعرض معاون قائد شرطة محافظة الانبار لمحاولة اغتيال في تطور جديد للأزمة المستمرة منذ أيام في البلاد.

وقال المقدم في شرطة الرمادي (100 كلم غرب بغداد) علي غني إسماعيل أن "خمسة من استخبارات الجيش قتلوا وأصيب اثنان، كما أصيب مسلح واحد، في اشتباك بين عناصر الاستخبارات ومسلحين قرب مكان الاعتصام" المناهض لرئيس الوزراء.

وأوضح ان الاشتباكات بين الجانبين وقعت بعدما أوقف مسلحون عناصر الاستخبارات الذين كانوا يستقلون سيارتين ويجولون قرب مكان الاعتصام، قبل أن يوقفهم المسلحون ويطلبون تفتيشهم.

وفي حادث أخر، قتل خمسة من عناصر قوات الصحوة قرب ناحية عوينات الواقعة على بعد 20 كلم جنوب مدينة تكريت (160 كلم شمال بغداد) بعدما هاجم مسلحون نقطة تفتيش تابعة لهم، بحسب مقدم في الشرطة وطبيب في مستشفى تكريت أكد تلقي جثث القتلى.

وقتل اثنان من عناصر الشرطة الاتحادية ومسلح خلال اشتباكات في غرب الفلوجة (60 كلم غرب بغداد)، وفقا لمصادر أمنية..

وتعرض معاون قائد شرطة محافظة الانبار في غرب العراق أمس لمحاولة اغتيال أسفرت عن إصابة أحد أفراد حمايته بجروح.

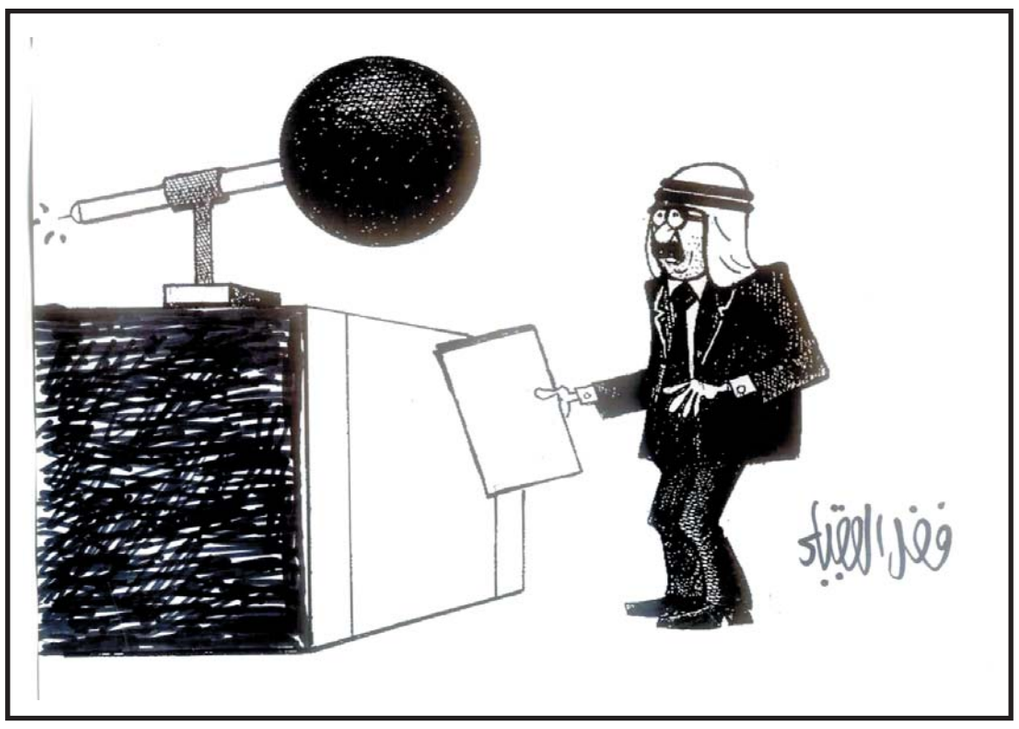

مشاورات لتشكيل حكومة توافق فلسطينية برئاسة عباس

رام الله/أ.ف.ب

قرر الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمس البدء في المشاورات لتشكيل حكومة التوافق الوطني التي يفترض أن تكون برئاسته، وفق ما بثته وكالة الانباء الفلسطينية الرسمية (وفا).

انتهت آلية المدة القانونية (اسبوعين) على تقديم رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض استقالته من منصبه، والتي وافق عليها الرئيس الفلسطيني، الامر الذي يحتم تشكيل حكومة جديدة.

ونقلت الوكالة عن عباس الموجود في ايطاليا حاليا قوله أن بدء هذه المشاورات " سيكون وفقا لإعلان الدوحة وتنفيذا للجدول الذي أقرته القيادة الفلسطينية في اجتماعات تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية التي انعقدت في القاهرة" في الثامن من فبراير الماضي.

من جهته قال سامي ابو زهري الناطق باسم حماس في تصريح لفرانس برس " أي حكومة يجب أن يتم تشكيلها من خلال تنفيذ اتفاق المصالحة والتشاور والتوافق مع حماس، حسب نص الاتفاق مع حماس وأي خطوات منفردة ستترك آثارا عكسية بالغة على مستقبل اتفاق المصالحة".

وأوضح ابو زهري أنه "لم يتم التشاور مع حماس بهذا الشأن حتى الآن".

وكانت القيادة الفلسطينية اعلنت في ذلك التاريخ ايضا، التوافق على انتخابات رئاسية وتشريعية ومجلس وطني.

وجاء في بيان (وفا) أن بدء المشاورات يستند ايضا إلى " التوافق على موعد إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني، وتنفيذا لما أكدته اللجنة التنفيذية في اجتماعها الأخير في رام الله" في 18 ابريل.

ودعا عباس في بيانه " القوى والفصائل والفعاليات كافة إلى التعاون من أجل سرعة انجاز ذلك حتى يتمكن من اصدار مرسومين بالتزامن، احدهما خاص بتشكيل حكومة التوافق من كفاءات مهنية مستقلة والآخر بتحديد موعد إجراء الانتخابات بعد أن أنجزت لجنة الانتخابات المركزية تحديد سجل الناخبين".

وحسب اجتماع لجنة تفعيل منظمة التحرير الذي عقد في القاهرة، وكذلك اعلان الدوحة في فبراير من العام 2012 بين فتح وحماس، فإن الرئيس عباس هو من سيكلف بمنصب رئيس الحكومة من المستقلين تتولى مهمة الاعداد وتجهيز الانتخابات العامة.

بروكسل.. جولة حوار سياسي أوروبي خليجي

بروكسل/

عقدت في بروكسل أمس الجولة الـ19 للحوار السياسي الخليجي الأوروبي حيث رأس الجانب الخليجي وكيل وزارة الخارجية البحرينية للشؤون الإقليمية ومجلس التعاون السفير حمد أحمد عبدالعزيز العامر.

وبحث الجانبان الخليجي والأوروبي خلال الاجتماع أهم القضايا الدولية والإقليمية على جدول الأعمال بينها آخر التطورات في سوريا وعملية السلام في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية واليمن والعلاقات مع إيران وبرنامجها النووي وأخطاره الأمنية والبيئية على منطقة الخليج العربي، إلى جانب التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقدم وفد مملكة البحرين في الاجتماع وفق مابثته وكالة أنباء البحرين تقريراً مدعماً بالمعلومات والصور والأفلام لأعمال العنف والإرهاب التي تدعمها إيران من خلال الخلايا الإرهابية التي تم الكشف عنها مؤخراً في مملكة البحرين وارتباطها بالخارج.

وقد افتتح الاجتماع وكيل وزارة الخارجية البحرينية للشؤون الإقليمية ومجلس التعاون بكلمة أكد فيها أن السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون تقوم على الثوابت والركائز الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمجلس التعاون ومؤتمر التعاون الإسلامي، وذلك بالعمل من أجل السلام والأمن العالميين ومبدأ التعايش السلمي وحقوق الإنسان وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام سيادة واستقلال وحرمة أراضي الدول، ومبدأ الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون، والعمل الوثيق سويا في الأطر السياسية والدفاعية والأمنية بالتحرك الجماعي تجاه القضايا الإقليمية والدولية كافة بما يتفق ومصالحها العليا.

وقال: إن دول مجلس التعاون تسير حثيثاً في طريقها نحو التكامل والوحدة كما نصت على ذلك المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون, مشيراً إلى أن الدراسات والاتصالات مستمرة لبلورة مواقف الدول الأعضاء ومرئياتها في رؤية مشتركة للاتحاد المنشود التي سيعقد له اجتماع استثنائي للمجلس الأعلى بمجلس التعاون.

وناقش الاجتماع أهمية الحوار بوصفه أداة مهمة للعمل السياسي وتعميق الفهم المشترك وتعزيز بناء العلاقات الاستراتيجية بين الجانبين كما تم تبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا العالمية كالإرهاب والقرصنة، حيث أكدت دول مجلس التعاون في مداخلاتها على مواقفها الثابتة بضرورة التفاهم والتسامح بين الشعوب في العالم عن طريق تشجيع حوار الأديان والحضارات الذي دعا إليه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود الذي تم من أجله افتتاح مركز الملك عبدالله العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا العام الماضي.

تونس ..غياب التوافق حول طبيعة النظام وتأجيل الدستور

تونس/وكالات

تم إرجاء البت في الدستور التونسي الجديد أربعة أيام بناء على طلب فريق خبراء الذي يتولى مراجعة المسودة.

وأوضح المقرر العام للدستور في المجلس الوطني التأسيسي حبيب خضر أن إتمام مشروع الدستور التونسي الجديد الذي كان مقررا أمس تم تأجيله مجددا بطلب من فريق الخبراء.

وأشار، النائب عن حزب النهضة الإسلامي الحاكم إلى أن (الخبراء طلبوا تمديد عملهم حتى الأربعاء ما أدى إلى تأخير بسيط في إتمام مشروع الدستور).

واعتمد المجلس الوطني التأسيسي في مارس المنصرم جدولا زمنيا يحدد تاريخ الـ27 من الشهر الحالي موعدا لعرض مشروع الدستور وينص على تبنيه قبل 8 يوليو القادم.

وتجري أعمال المجلس التأسيسي ببطء خصوصا بسبب غياب التوافق على طبيعة النظام وصلاحيات رأسي السلطة التنفيذية أي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.

ويدعو حزب النهضة لاعتماد النظام البرلماني غير أنه وافق قبل أشهر على انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب في حين تدعو معظم الأحزاب الأخرى إلى نظام مختلط يكون فيه لرئيس الدولة صلاحيات هامة ولكن ليست مطلقة.

وعلقت الأحزاب السياسية المنخرطة في حوار وطني برعاية رئيس الجمهورية منصف المرزوقي حوارها نهاية الأسبوع الماضي دون التوصل إلى توافق حول صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة.

وقال عصام الشابي، النائب والقيادي في الحزب الجمهوري (يسار وسط) المعارض: إن الحوار فشل في التوصل إلى توافق بسبب تمسك حزب النهضة بالنظام البرلماني ومغادرته الحوار.

وأوضح الصحبي عتيق ممثل النهضة في الحوار أن حزبه سيعقد اجتماعا لمجلس شورى النهضة لتحديد موقف من نقاط الخلاف، دون أن يحدد موعد الاجتماع.

العنف يعصف بأمن ليبيا ويختبر قدرة حكومتها

طرابلس/وكالات

تعرض موقع للجيش ومركز للشرطة الليبية أمس لهجمات من جانب مسلحين مجهولين في مدينتي طرابلس وبنغازي، في حلقة جديدة من مسلسل العنف المستمر والذي يؤكد تراخي قبضة الحكومة المركزية على أجزاء مختلفة من البلاد.

وذكرت تقارير إعلامية أن مسلحين مجهولين هاجموا مقر تمركز كتيبة عقبة بن نافع التابعة لوزارة الدفاع الليبية بمدينة درنه شرق طرابلس مما أدى إلى مقتل أحد عناصر الكتيبة ويدعى " فيصل عمر أكروش".

وأوضح آمر كتيبة عقبة بن نافع في تصريح صحفي انه تم العثور على سيارة مفخخة عقب الهجوم تحمل أكثر من خمسين كيلو جراما من المتفجرات نوع (تي أن تي) حيث تم استدعاء شعبة الهندسة العسكرية بالبيضاء والتي قامت بتفكيك هذه المتفجرات.

والهجمات الجديدة بعد أيام من تعرض السفارة الفرنسية بطرابلس لهجوم بسيارة مفخخة أسفر عن إصابة حارسين فرنسيين في أهم هجوم على المصالح الاجنبية في البلاد منذ هجوم القنصلية الأمريكية في بنغازي في سبتمبر الماضي.

من جهة أخرى، أصيب شرطي ليبي في انفجار مركز أمني في مدينة بنغازي الليبية ما أدى إلى تحطمه بشكل كامل تقريبا.

ونقلت وكالة أنباء "التضامن" الليبية الخاصة، عن ضابط تحقيق في مركز شرطة منطقة البركة، إحدى ضواحي بنغازي، قوله: إن الانفجار أسفر عن إصابة أحد عناصر المركز بجروح جراء تحطم الزجاج وإلحاق خسائر مادية في المبنى.

وأشار الضابط إلى أن الانفجار ناجم عن وضع حقيبة بداخلها عبوة ناسفة بجانب المركز.

تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات..

صدور قوانين

كما صدر أمس القانون رقم (11) لسنة 2013م بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 30 يونيو 2011م بين حكومة الجمهورية اليمنية والبنك الإسلامي للتنمية بمبلغ ثمانية ملايين وثمانمائة وسبعة وستين ألف دينار إسلامي بما يعادل مبلغ ثلاثة عشر مليون وثلاثمائة ألف دولار امريكي للمساهمة في تمويل مشروع تنمية الثروة السمكية.

وصدر أمس القانون رقم (12) لسنة 2013م بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 30 يونيو 2011م بين حكومة الجمهورية اليمنية وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية بمبلغ مليون وثلاثمائة وثلاثين ألف دينار إسلامي بما يعادل مبلغ مليوني دولار أمريكي للمساهمة في تمويل مشروع تنمية الثروة السمكية.

رئيس الجمهورية يعزي

وأشار الأخ الرئيس إلى أن الفقيد كان من رجالات الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر وكانت له إسهامات بارزة في الدفاع عن مكاسبها وأهدافها كما كان المرحوم من الشخصيات الاجتماعية المرموقة والمعروفة بأداء الواجب الإنساني والاجتماعي والوطني.

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته والهم أهله وذويه وآل عواض جميعا في محافظة البيضاء الصبر والسلوان "إنا لله وإنا إليه راجعون".

"27 ابريل"

ونظم ممثلو المحافظات الجنوبية في مؤتمر الحوار الوطني الشامل يتقدمهم ممثلو الحراك الجنوبي السلمي أمس وقفة احتجاجية بمناسبة ما وصفوه بإعلان الحرب على الجنوب في 27 أبريل 94م.

واصطف المحتجون في صف مترابط ورفعوا شعارات منددة بذلك اليوم الذي وصفوه بالأسود وقالوا انه مثل إعلان الحرب على الوحدة كما رددوا هتافات مناصرة للقضية الجنوبية وتطالب بحق الجنوب في تقرير مصيره واستعادة حريته.

كما نظم ممثلو الجنوب في مؤتمر الحوار وبتضامن واسع من ممثلي الأحزاب والمكونات المشاركة في المؤتمر ندوة عرض خلالها بعض من صور الانتهاكات التي تعرض لها الجنوب أثناء حرب صيف 94م وبعض صور النهب والتدمير التي طالت الممتلكات الخاصة والعامة.

كما تطرقت الأفلام التسجيلية القصيرة التي أعدها ناشطون في الحراك الجنوبي لحالة الرفض الشعبي لممارسات الإقصاء والتهميش والإلغاء وأعمال النهب والفيد التي قالوا إنها أوصلت الجنوب إلى مستوى الرفض للوحدة والمطالبة بحق تقرير المصير واستعادة الدولة.

وصدر عن الفعالية الاحتجاجية الجنوبية بيان باسم قوى الحراك السلمي الجنوبي المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني جاء فيه (أن يوم 27 ابريل المشؤوم سيظل يوما أسود في تاريخ صنعاء وفي القاموس السياسي والأخلاقي الدولي).

كما أكد البيان على أن (قوى الحراك السلمي الجنوبي المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني وبريادة المؤتمر الوطني لشعب الجنوب تؤكد تمسكها الثابت والمبدئي بالنضال السلمي المشروع وحق شعب الجنوب في الحرية وتقرير المصير واستعادة دولته المستقلة كاملة السيادة).

ودعا البيان كافة أبناء الجنوب للاصطفاف في مواجهة ما سماها (المؤامرة والدسائس التي تستهدف تراص أبناء الجنوب وتسامحهم وتصالحهم والى أهمية التمسك بالأسلوب السلمي).

وأهاب البيان بالشرعية الدولية ودول مجلس التعاون الخليجي وكافة المنظمات الحقوقية والانسانية المحلية والاقليمية والدولية التدخل العاجل لإنقاذ شعب الجنوب الرازح تحت هيمنة قوى الطغيان والاستبداد والعمل الفوري على إيقاف التنكيل والقتل والاعتقالات والافراج عن المعتقلين، والإفراج عن كافة سجناء الحراك الجنوبي السلمي وإطلاق صحيفة الأيام وتعويض ناشريها) حسب تعبير البيان.

بن مبارك: الاجواء

وأشار إلى أن "الجنوب وقضيته العادلة كانت ولا زالت مفتاح معالجة القضية الوطنية إجمالا وهناك استيعاب كامل للطبيعة الحقوقية والسياسية بامتياز لهذا الأمر، وكما هو واضح فإن كافة المشاريع المطروحة في الشارع الجنوبي بما فيها فك الارتباط قد طرحت بحرية في هذا المؤتمر وهناك حرص وإدراك بالغان من كل القوى على تطوير مقاربات موضوعية لمعالجة هذه القضية العادلة".

وأوضح أن "فريق القضية الجنوبية مستمر في عمله وبصورة مرضية ولا زالت الجهود تبذل بغية عودة الشيخ أحمد الصريمة" موردا أن فريق القضية الجنوبية يناقش ويستمع لرؤى القوى المختلفة حول جذور القضية الجنوبية وقد استمعنا لحد الآن لرؤية المؤتمر والإصلاح وبعدها رؤية الحزب الاشتراكي اليمني".

ونفى أن يكون هناك انسحابات سوى الشيخ الصريمة وباعوضة وشخص ثالث، وهناك اعتذار من الشيخ الشايف لظرف خاص به.

وأضاف: "ليس هناك من قال بأن مؤتمر شعب الجنوب هو الممثل الوحيد للحراك الجنوبي ولكنه بالتأكيد أحدهم بالإضافة لعدد كبير من القيادات الجنوبية المحترمة أمثال العميد ناصر الطويل وقاسم الداعري ومحمد البجيري وغيرهم".

وقال: "هذا المؤتمر يدار وفقا لمبادئ أربعة هي الشمول في طرح القضايا والمشاركة الحقيقية لكافة الأطراف والشفافية والنتائج الحقيقية، وهذه أول مرة يدار فيها مؤتمر لا يقتصر على النخب السياسية التقليدية، شارك الجنوب بقوة وبنسبة 50% والمرأة بنسبة 30% وشباب بنسبة 20% بالإضافة لمنظمات المجتمع المدني، بالإضافة لتمثيل نوعي للمغتربين والمهمشين والأقليات وغيرهم، هذا مؤتمر للحوار المجتمعي، ليس حوار سلطة ومعارضة، هذا حوارنا جميعا".

وقال: "ليس هناك طبخة جاهزة في هذا المؤتمر وكل الخيارات مطروحة، وهناك العديد من التصورات التي تطرحها القوى المشاركة في الحوار فهناك من يطرح خيار تقرير المصير وهناك من يتحدث عن الحكم واسع الصلاحيات وما سيتفق عليه سيحدد مستقبل هذه القضية المحورية، سيتم ذلك من خلال الاستفتاء على الدستور المقترح".

أما فيما يتعلق بآلية اتخاذ القرار فأشار الدكتور أحمد إلى أنه وبحسب ما هو موضح في النظام الداخلي تتم على عدة مستويات وبدءا بالتوافق الذي يصل لـ90% ثم تتدخل لجنة التوافق وإذا لم توفق فيكون بـ75 وبعدها تتدخل اللجنة ثانية وإن لم توفق فيحال الأمر لرئيس الجمهورية ليس لاتخاذ القرار ولكن للتقدم بمقترح توافقي".

المرحلة الانتقالية

وقال ولد الشيخ أن الأمم المتحدة تدعم بشتى الطرق جهود اليمن للنهوض بالتنمية والجهود الرامية لتشخيص وتحليل واقع التنمية البشرية بأبعادها المختلفة.

وأشار إلى ضرورة أن يكون الإنسان اليمني هو الفاعل والمؤثر والموجه الرئيسي للتنمية الشاملة خلال الفترة القادمة.

عملية القيد

والمحددة بـ26 مليون دولار وعلى ضوء ما تم إقراراه من إجراءات أتخذتها اللجنة في اجتماعها الأخير..

مع الأحزاب بشأن تخفيض التكاليف في المعدات بما لا يؤثر على المواصفات وتوقع أن يتم توفير تلك المعدات بعد تأكيدات البرنامج الانمائي للأمم المتحدة جاهزيته لشراء المعدات. كما أن حكومتي هولندا والدنمارك قد اعلنتا المساهمة بمليون وثلاثمائة ألف دولار بالإضافة إلى مليوني دولار أعلنت أميركا عن تقديمها وهو ما تضمنه تأكيد البرنامج الإنمائي.

واعتبر رئيس قطاع الإعلام باللجنة العليا للانتخابات هذه الخطوات هامة تؤكد المضي قدماً نحو تنفيذ المشروع، ولفت إلى أن تجديد الحكومة التزامها بسد أي فجوة في التمويل المالي مثل خطوة هامة تعزز الثقة لدى المانحين الذين غالباً ما يطلبون مثل هذا الالتزام.

وقال إن اللجنة العليا أعدت الخطط المتعلقة بالقيد والتسجيل، والتي وفقاً للبرنامج الزمني تبدأ في أغسطس القادم على مرحلتين وفي ضوء الإجراءات التي حددها البرنامج الزمني، مؤكداً أنه لا يمكن التراجع عن مشروع السجل الالكتروني مبدياً ثقته بتعاون مختلف الأطراف.

محكمة غرب

وحول سير إجراءات المحاكمة اوضح لـ«الثورة» استاذ القانون الدستوري بجامعة صنعاء الدكتور عبدالله الذبحاني ان محكمة غرب الأمانة (القاضي الجزائي عبد الولي عبده الشعباني) عاودت السير في نظر قضية جمعة الكرامة، وقررت التصدي لمن لم يشملهم قرار الاتهام (الـ13)، وأحالت بشأنهم إلى النيابة العامة للتحقيق.. مشيرا الى ان محامي الادعاء بالحق الشخصي والمدني قد طالبوا المحكمة، سابقا، بالتصدي لذلك وفقا لقانون الإجراءات الجزائية. غير أن القاضي الجزائي اعتبر طلب التصدي تلميحا بالدفع بعدم دستورية قانون الحصانة كون تلك المجموعة مشمولة به كما يرى القاضي ذلك..

وأخذا بالاعتبار موقف طالبي التصدي، ولكون الدفع بعدم الدستورية من النظام العام فقد اعتبر القاضي أن من حقه إثارة الدفع، وإحالته (إداريا) للدائرة الدستورية بطلب الفصل في موضوعه؛ أي في مدى دستورية قانون الحصانة (رقم 1 لسنة 2012).

وأشار الدكتور الذبحاني الى أن وسائل/ طرق اتصال المحاكم الدستورية المقارنة هي: (الدعوى المباشرة للكافة؛ والدفع بعدم الدستورية، للخصوم أمام القاضي الموضوعي؛ والإحالة للقاضي الموضوعي؛ والتصدي، للقاضي الدستوري)، وكان الدستور والقانون في اليمن قد حدد طريقة الدعوى الأصلية/ المباشرة/ المبتدأة للجميع، وطريقة الدفع بعدم الدستورية للخصوم أمام القاضي الموضوعي، فإن الدائرة الدستورية قد بدأت بالنظر في مدى صحة اتصال الطلب المرفوع إليها من القاضي الجزائي، من خلال مناقشة وتفنيد الأسانيد التي برر بها القاضي الجزائي قراره، وتوصلت إلى أن الطلب المرفوع لم يتصل بها اتصالا صحيحا وعلى النحو الذي فصلته بقرارها رقم (23½ ق.د.) الصادر بجلستها المؤرخة 27/½2013م، وخلاصته (ثبوت صدور القرار المرفق بمذكرة القاضي الجزائي بالطلب المذكور دون ولاية، ولأن الانحراف في استخدام الوسائل الإجرائية لا ينتج سوى انعدام العمل الإجرائي، فكل ذلك يقطع بعدم تحقق اتصال الدائرة الدستورية بمسمى الدفع المثار من المحكمة من تلقاء نفسها بعدم الدستورية اتصالا صحيحا وفقا للقانون)، وأصدرت قرارها: (-1 بعدم قبول طلب تحقيق مدى دستورية القانون رقم (1) لسنة 2012م المثار من القاضي الجزائي بمحكمة غرب الأمانة شكلا، لعدم رفعه إلى الدائرة بالطريقة والإجراءات الصحيحة المنصوص عليها في الدستور والقانون) [153/أ دستور، 186/(7) مرافعات). أي أن الدائرة قررت عدم قبول الطلب شكلا، ومن ثم فإنه انغلق عليها باب طلب البت في مسألة مدى دستورية قانون الحصانة من عدمه.

وأضاف أستاذ القانون الدستوري انه يمكن حاليا للمدعين ان يتقدموا بدفع بعدم الدستورية بشكل سليم أمام القاضي الجزائي الذي له ان يقرر مدى جديته فإذا رأى انه قائم على أساس أمكنه ان يحيله الى الدائرة الدستورية للفصل فيه ..مضيفا كما يمكنهم رفع دعوى دستورية مباشرة أمام الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا..

أخي المواطن.. أختي المواطنة:
الحصبة وباءً خطير يُسبب مضاعفات شديدة قد تؤدي إلى العمى أو الصمم أو تأذي الدماغ أو الوفاة.
المركز الوطني للتثقيف والإعلام الصحي والسكاني بوزارة الصحة العامة والسكان